العرب
الثلاثاء 2021/06/29
السنة 44 العدد 12104

استفحال أزمة الليرة يهدد نظام الرعاية الصحية اللبناني بالانهيار

شبح الإفلاس يداهم القطاع ونقص فادح في توفير المستلزمات الطبية

انعكست ملامح الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بلبنان منذ أشهر بوضوح أكبر على قطاع الرعاية الصحية الذي فقد بوصلة نشاطه وبدأ يطلق صفارات الإنذار من انهياره في ظل استمرار قيود مصرف لبنان المركزي المفروضة على استيراد المستلزمات الطبية والأدوية وغيرها جراء استفحال مشكلة الليرة.

الإفلاس وكورونا يحاصران القطاع

بيروت - اتسعت مخاوف أوساط الرعاية الصحية في لبنان من دخول المستشفيات في مسار الانهيار الحتمي نتيجة الأزمة المالية، والتي كبلت نشاطها وجعلت الأطباء يستغيثون من خطر إفلاس الكيانات الصحية في ظل جائحة كورونا.

ويواجه القطاع الذي يضم أكثر من 126 مستشفى خاصا كغيره من القطاعات الحيوية الأخرى أزمة غير مسبوقة بسبب شح السيولة لدى مصرف لبنان المركزي، والذي يرفض منح اعتمادات لاستيراد المستلزمات الطبية والأدوية وغيرها.

ولا توجد أرقام رسمية عن الخسائر التي تكبدها القطاع الصحي منذ تفجر الاحتجاجات ضد الطبقة الحاكمة قبل نحو عامين، غير أن خبراء يقدرونها بالملايين من الدولارات.

وتشير التقديرات إلى أن المستحقّات المتراكمة على الدولة منذ عام 2012 كانت تساوي نحو 1.35 مليون دولار وأصبحت اليوم بعد تراجع العملة اللبنانية نحو 700 مليون دولار، لكن المختصين يعتقدون أنها أكثر من ذلك بكثير.

أشرف أبوشرف

أزمة القطاع جزء من أزمة عامة بسبب انهيار الاقتصاد

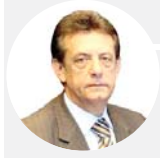

سليمان هارون

اختفاء المستلزمات الطبية المدعومة وتعرفة الأطباء قليلة

ويؤكد أشرف أبوشرف نقيب أطباء لبنان في بيروت أن أزمة القطاع الطبي هي جزء من الأزمة العامة بسبب انهيار الوضع الاقتصادي وانهيار المداخيل وأنه في ظل هذه الأزمة يحاول الأطباء تأمين سبل العيش الكريم في بلد أفلست دولته وأفلس فيه الشعب، ولكن الأمر ليس سهلاً، مما دفع العديد منهم إلى الهجرة.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية إلى أبوشرف قوله إن "الأسعار الرسمية في المستشفيات هزيلة الأمر الذي لا يشجع الأطباء على الاستمرار في عملهم، حيث لا تساوي التعرفة أحياناً كلفة المستلزمات المستخدمة لإنجاز العمل الطبي".

وتابع أبوشرف "لقد طالبنا وزارة الصحة والضمان الصحي بربط تسعيرة جدول الأعمال الطبية بمؤشر غلاء المعيشة، إذ لا يمكن أن تبقى التسعيرة ثابتة منذ عشرين عاماً، لكنهم رفضوا مناقشة الموضوع بحجج عديدة منها عدم توفر المال".

وبلغ سعر صرف العملة المحلية السبت الماضي سقوطا جديدا مقابل الدولار الذي تجاوز 17 ألف ليرة في السوق السوداء في مستوى غير مسبوق مما دفع المحتجين إلى قطع الطرقات والمحلات التجارية إلى إقفال أبوابها.

وتخطى سعر صرف الدولار في السوق السوداء 17.5 ألف ليرة وذلك بعد تدهور تدريجي عن سقف الـ14 ألفا على مدى الأيام الماضية.

ويأتي هذا الصعود للدولار وسط مخاوف من تسارع انهيار سعر الصرف وتفشي الفوضى في وقت تعيش فيه البلاد أزمة نقص في البنزين والديزل الذي بدأ ينفد من العديد من المستشفيات والأفران وسط تقنين شديد في التيار الكهربائي لعدم توافر كميات كافية من الفيول لتشغيل معامل الإنتاج.

وترفض حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب رفع الدعم الذي يؤمنه مصرف لبنان المركزي لتغطية كلفة المواد الأساسية ومن بينها الأدوية والمستلزمات الطبية بالعملة الصعبة.

كما ترفض ترشيد الدعم من دون إقرار مشروع البطاقة التمويلية للأسر الفقيرة الذي تدرسه اللجان النيابية المختصة من أجل إقراره، في حين أن المركزي يدعو الحكومة إلى إقرار خطة لترشيد الدعم عن المواد الأساسية، مشيراً إلى أنه لن يستعمل التوظيفات الإلزامية لتأمين العملات.

ومع اقتراب احتياطات المركزي من العملات الأجنبية ضمن الفائض عن التوظيفات الإلزامية من النفاد، يزداد قلق اللبنانيين على أمنهم الصحي والغذائي بعد الانهيار المتمادي لسعر صرف الليرة أمام الدولار، حيث فقدت العملة الوطنية 90 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر 2019.

وتقول الأوساط الاقتصادية اللبنانية إنه إذا كان المواطنون غير قادرين على التحكم في الأمراض الخطيرة التي تصيبهم والتي تستلزم الاستشفاء، وغير قادرين على تأجيلها إلى حين إيجاد الحلول لأزمة القطاع الطبي، فإنهم يناشدون المعنيين المسارعة لإنقاذ هذا القطاع من أزمته.

ويعتقد المعنيون بالقطاع الصحي أن حل أزمة هذا القطاع يتم من خلال الحصول على أموال من الخارج مخصصة لدعم القطاع الصحي في لبنان.

وقال سليمان هارون نقيب المستشفيات الخاصة بلبنان إن "الأزمة التي تمر بها المستشفيات هي أزمة مالية بسبب ارتفاع سعر الدولار".

وأوضح أن الأسعار المتفق عليها بين المستشفيات والحكومة مبنية على سعر الدولار الرسمي البالغ 1500 ليرة رغم ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية في السوق الموازية، وبالتالي فإن التعرفة السابقة لم تعد معتمدة من قبل المستشفيات ومن يدفع الفروقات هو المريض.

وأشار هارون إلى أن أزمة أخرى متعلقة بالمستلزمات الطبية التي يجب أن تكون مدعومة من قبل مصرف لبنان المركزي، ولكنها لا تتوفر بالسوق بشكل كاف.

وحالياً بعض اللوازم الخاصة بالمختبرات غير متوفرة وإذا وجدت فإن العاملين في القطاع الصحي هم من يدفع ثمنها بالدولار أو بالليرة على سعر الدولار في السوق الموازية، فيما الدولة تدفع لهم ثمنها على سعر صرف الدولار الرسمي 1500 ليرة.

وأشارت دراسة أجرتها نقابة المستشفيات إلى أنه مع ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية ألف ليرة لبنانية، يرتفع الدولار الاستشفائي في المقابل 500 ليرة.

ويجمع العاملون في القطاع على وجود بلبلة بين المركزي الذي يقول إنه يدعم المستلزمات الطبية، والمستوردين الذين يقولون إنه لا يدعم هذه المستلزمات بالشكل الكافي.

ويلقي اللبنانيون مسؤولية هذه الأزمة على الحكومات المتعاقبة التي عملت على تراكم الديون في أعقاب الحرب الأهلية دون أن يكون لديها ما تستند إليه مقابل انغماسها في الإنفاق.

وانعكس ذلك على المصارف التي تعد محورية للاقتصاد القائم على الخدمات، حيث تعاني من حالة من الشلل. وقد حالت البنوك بين أصحاب المدخرات وحساباتهم الدولارية أو أبلغتهم أن قيمة الأموال التي يمكنهم الحصول عليها انخفضت.

إيران تروّج لتعافي الاقتصاد رغم استمرار العقوبات الأميركية

تحاول إيران، المأزومة ماليا، إظهار اقتصادها على أنه يسير في طريق التعافي رغم أن المؤشرات الدولية تؤكد أنها تحتاج إلى سنوات حتى تتدارك حل المشكلات المركبة في ظل معاناة المواطنين المعيشية بسبب التضخم وتفجّر الإضرابات في قطاع الطاقة وارتفاع معدل البطالة وبقاء الاستثمارات الأجنبية بعيدة بسبب قيود الحظر الأميركي الخانق.

طهران - دخلت إيران الاثنين في جولة ترويجية جديدة بشأن تعافي الاقتصاد الذي يرزح تحت وطأة عقوبات أميركية شديدة في ظل عدم قدرتها على تسويق نفطها، والذي يعتبر عصب نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبينما اعتبر الرئيس المنتهية ولايته حسن روحاني لدى افتتاحه الاثنين عدة مشاريع أن الاقتصاد في نمو وأن الدولة تقوم بما يلزم لتنمية الاستثمار وتوفير الوظائف عبر إنشاء الشركات، يقول متابعون إنها مجرّد دعاية للتسويق المحلي لأن أحد أبرز اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد هي الشركات التي تعمل لحساب الحرس الثوري.

وقال روحاني إن "المحافظات التحقت الواحدة تلو الأخرى بمسيرة إنشاء المصانع القائمة على العلم والمعرفة" ومن بينها المصنع الذي افتتح في محافظة كرمنشاه غرب البلاد الاثنين.

وكان رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف قد أكد الأحد الماضي، على هامش افتتاح مصنع لإنتاج الكرتون بمدينة أردستان التابعة لمحافظة أصفهان وسط البلاد، على ضرورة تكثيف الجهود لإزالة العقبات من طريق الإنتاج في البلاد في ظروف الحظر الأميركي المفروض على إيران.

وتأتي هذه الحملة الترويجية من كبار المسؤولين بينما تعيش البلاد لليوم السادس على التوالي على وقع إضرابات يقودها عمال بقطاع الطاقة للمطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل في حقول غاز بالجنوب وببعض المصافي في المدن الكبرى.

وينظم عمّال ومتقاعدون احتجاجات شبه متواصلة منذ أشهر بسبب ارتفاع معدل التضخم فوق نسبة 50 في المئة، وزيادة البطالة وتأخر دفع الأجور في ظل ضغوط على الاقتصاد نتيجة العقوبات الأميركية ومعاناة البلاد من أسوأ انتشار لفايروس كورونا في الشرق الأوسط.

وتقول وكالة أنباء العمال الإيرانية شبه الرسمية إن عددا غير معروف من المرتبطين بعقود عمل مؤقتة "لزموا منازلهم" للضغط من أجل زيادة أجورهم وذلك بمنطقة عسلوية، المركز الرئيسي لإنتاج الغاز على الخليج.

وأقر بعض المسؤولين بحدوث الاحتجاجات ودعوا إلى بذل جهود للمساعدة في حلها. وقال موسى أحمدي، نائب عن عسلوية في تصريح للوكالة "منذ أن علمنا بتحركات العمال وبمطالبهم بشأن الأجور والمزايا. نتابع بجدية هذه القضايا في لجنة الطاقة بالبرلمان".

وتقول جماعات حقوقية إن مصفاة طهران استغنت عن 700 عامل شاركوا في إضراب، في حين أظهر مقطع مصور على الشبكات الاجتماعية عمال مصفاة يحملون ما بدا أنها إنذارات فصل.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن شاكر خافاي المتحدث باسم شركة طهران لتكرير النفط نفيه صحة ذلك، وقال إن "الشركة متعاقدة من الباطن استغنت عن 35 موظفا" فقط.

وتعتبر إيران من الدول المؤسسة لمنظمة أوبك، وتملك رابع أكبر احتياطي من النفط وثاني احتياطي من الغاز في العالم، لكنها تجد صعوبات في تسويقهما وهي تلجأ إلى الالتفاف على العقوبات حتى تحصل على بعض العائدات، التي لا تكفي لتسيير شؤون بلد يضم أكثر من 80 مليون ساكن.

وما يزيد من تأكيد عمق الأزمة، ما أشار إليه خبراء معهد التمويل الدولي في تقرير حديث قالوا فيه إنه من المرجح أن يكون تعافي الاقتصاد الإيراني متواضعا في حالة إحياء الاتفاق النووي الموقع في 2015 مع القوى العالمية الست دون توسيع نطاقه.

وقال المعهد إن فوز القاضي المتشدّد إبراهيم رئيسي بانتخابات الرئاسة هذا الشهر لن يخرج المفاوضات عن مسارها، لكن الولايات المتحدة قد تواجه صعوبات في توسيع نطاق الاتفاق.

وتابع "النتيجة المرجّحة للمفاوضات هي العودة إلى اتفاق 2015، مما سيبقي على العديد من العقوبات. ومثل هذا الاتفاق المحدود سيثني الشركات الغربية عن الاستثمارات الكبيرة، ومن المستبعد في ضوء ذلك حدوث تحسن قوي في النمو."

معهد التمويل الدولي

من المستبعد تحسن النمو نتيجة ضبابية الاتفاق النووي

وتجري طهران وواشنطن محادثات غير مباشرة منذ شهر أبريل الماضي لإحياء الاتفاق النووي، الذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في 2018، ليعيد فرض العقوبات.

ويسعى الرئيس الديمقراطي جو بايدن لإحياء الاتفاق وتوسيع نطاقه بفرض المزيد من القيود على برامج إيران النووية والصاروخية وكبح أنشطتها في المنطقة، بينما ترفض طهران التفاوض على اتفاق أقوى وأوسع نطاقا.

ومازال الاقتصاد الإيراني هشّا تحت وطأة العقوبات الأميركية وجائحة كوفيد – 19 هي الأشد في الشرق الأوسط، إذ تعاني البلاد من بطالة مرتفعة ومعدلات تضخم تتجاوز الخمسين في المئة.

ويرى معهد التمويل أن إيران ستشهد في حالة إبرام اتفاق جديد يتجاوز مجرد العودة إلى شروط 2015، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.3 في المئة هذا العام، ثم 5.9 في المئة و5.8 في المئة في 2022 و2023 على الترتيب.

وفي إطار ذلك التصور، قد ترتفع الاحتياطات النقدية الرسمية لأكثر من مثليها بنهاية 2023 من قرابة 70 مليار دولار تم تسجيلها في مايو الماضي، وقد يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير الوظائف وستحقق إيران فائضا ماليا.

أما إذا كانت العودة لشروط اتفاق 2015 دون تغيير، فإن الاقتصاد الإيراني قد ينمو بواقع 3.5 في المئة بالأسعار الحقيقية هذا العام و4.1 في المئة و3.8 في المئة في 2022 و2023.

ويشدد خبراء المعهد على أن التعافي المتواضع قد لا يقلص البطالة كثيرا، والتي تحوم حول 20 في المئة، وأنه إذا فشلت طهران في التوصل إلى اتفاق، فمن المرجح أن تظل البطالة في خانة العشرات وألا يزيد نمو الاقتصاد على 1.8 في المئة هذا العام.

نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن

عمان - أكدت تقديرات البنك المركزي الأردني أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نمت بشكل مطرد على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تفشي الجائحة.

ونمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للأردن خلال العام الماضي بنسبة اثنين في المئة، وبحجم استثمار بلغ حوالي 497 مليون دينار (نحو 702 مليون دولار) وهو ما يتسق مع بيانات تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) الذي نشر الأسبوع الماضي.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة فريدون حرتوقة قوله إن "حجم المشروعات الاستثمارية المستفيدة من قانون هيئة الاستثمار ارتفع خلال عام 2020 بنسبة 26.4 في المئة، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019".

وذكر خلال مشاركته مؤخرا في مؤتمر "المغترب الأردني الاقتصادي الأول" عبر الانترنت، والذي نظمته جمعية منصة المغتربين الأردنيين، أن عدد المشاريع المستفيدة من قانون الاستثمار خلال العام الماضي بلغت 376 مشروعا استثماريا، ووفرت نحو 24 ألف فرصة عمل.

وأوضح أن العديد من المؤشرات الدولية أشارت إلى تحسن واقع البيئة الاستثمارية في البلد الذي يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الخارجية في ظل شح موارده الداخلية.

وصُنف الأردن في تقرير "سهولة ممارسة الأعمال 2020" والصادر عن البنك الدولي، على أنه من أكثر 10 بلدان تطبيقا للإصلاحات على مستوى العالم.

كما جرى إدراج الأردن ضمن أفضل ثلاث دول على مستوى العالم تحسنا في ترتيب سهولة أداء الأعمال، إضافة إلى تقدمه تسعة مراكز في تقرير التنافسية العالمي للعام 2021 والذي يصدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، محققا المرتبة 49 عالميا والرابعة عربيا.

واتخذت الحكومة العديد من الإصلاحات الاقتصادية لتحسين تنافسية الأردن في جذب الاستثمارات رغم الانتقادات التي يوجهها لها قطاع الأعمال بين الفينة والأخرى بسبب البطء في تنفيذ برنامجها.

فريدون حرتوقة

376 مشروعا استثماريا استفاد من قانون الاستثمار في 2020

وتتعرض الحكومة إلى ضغوط لدفعها باتجاه اعتماد نموذج بديل أكثر كفاءة يحفز قطاع الاستثمارات عبر القيام بمراجعة شاملة تشمل التشريعات والامتيازات الضريبية وغيرها من العوامل التي تسهم في تعزيز مناخ الأعمال كونه إحدى قاطرات النمو.

وتقوم هيئة الاستثمار بالترويج لمناخ الأعمال الأردني وتسهم في جذب المستثمرين الأجانب للبلاد، حيث جرى إطلاق أكثر من 80 فرصة استثمارية واعدة وجاذبة في قطاعات استثمارية متنوعة في محافظات البلاد.

وأشار حرتوقة في مداخلته إلى دور المغتربين الأردنيين في التنمية الاقتصادية والاستثمارية للبلاد، حيث يعتبرون من أهم العوامل في نمو الاحتياطات الأجنبية.

وقال إن "الهيئة حريصة على إيلاء المشاريع الاستثمارية للمغتربين عناية خاصة وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لها، والحرص على سرعة الإجراءات واتخاذ القرارات المناسبة لتحفيزها وتعزيز حضورها على خارطة الاستثمار المحلي".

وتعرض الاقتصاد الأردني إلى ضغوط شديدة بفعل القيود المفروضة لمنع تفشي الجائحة عالميا وتراجع مداخيل السياحة بأكثر من 75 في المئة خلال العام الماضي مقارنة مع 2019.

الرصيد غير كافٍ